الأمم المتحدة

TD/B/60/9

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
15 July 2013
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
الدورة الستون
جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومساهمات الأونكتاد

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٧٠ باء والفقرة ١٨(ن) من ولاية الدوحة، ينبغي أن يسهم الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وما يتصل بهما من مجالات، وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتقدم هذه الوثيقة استعراضاً موجزاً للتقدم المحرز في المجالات المواضيعية ذات الصلة وإسهام الأونكتاد فيها.

(A) GE.13-51023 160813 190813

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

١- أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء، الحاجة إلى الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من آليات الأمم المتحدة القائمة بغرض استعراض تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في إطار منظومة الأمم المتحدة في المجالات الرئيسية للتنمية (الفقرة ٢٧). وفي هذا الصدد، دعت الجمعية العامة (الفقرة ٢٧(أ)) "مجلس التجارة والتنمية إلى أن يُسهم، في حدود ولايته، في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذها، في إطار بنود جدول أعماله ذات الصلة".

٢- واتفق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثالثة عشرة التي عقدت في الدوحة، في نيسان/أبريل ٢٠١٢، على أنه "ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بما يلي: ... أن ينفذ النتائج ذات الصلة المنبثقة عن المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية وأن يتابع تلك النتائج، بحسب الاقتضاء" (ولاية الدوحة، الفقرة ١٨(ن)).

٣- وتتضمن هذه المذكرة استعراضاً أجرته أمانة الأونكتاد للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة وإسهام الأونكتاد في هذا الصدد.

أولاً- التجارة الدولية

٤- ثمة اعتراف صريح، في الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بأهمية دور التجارة الدولية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية والتخفيف من حدة الفقر. ويشمل ذلك إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة به، وولاية الدوحة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الثالثة عشرة.

ألف- التقدم المحرز

٥- شهد عام ٢٠١٢ تراجعاً حاداً في نمو التجارة العالمية ليبلغ معدله ٢,٧ في المائة نتيجة تباطؤ الطلب على الواردات في الاقتصادات المتقدمة النمو والعديد من البلدان النامية الكبرى. وأضحت صادرات الخدمات مصدراً هاماً لإيرادات بعض البلدان النامية. وبلغ حجم تجارة الخدمات على الصعيد العالمي ٤,٤ تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، بما يمثل ٢٠ في المائة من الصادرات العالمية. وزادت حصة البلدان النامية من صادرات الخدمات على الصعيد العالمي من ٢٣ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ٣١ في المائة عام ٢٠١٢.

باء- مساهمة الأونكتاد

٦- يسهم الأونكتاد في تعزيز المشاركة المفيدة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي. وفي هذا السياق، اضطلع الأونكتاد بالأنشطة الرئيسية التالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٧- في مجال بناء توافق الآراء، ناقشت الدورة التاسعة والخمسون لمجلس التجارة والتنمية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور التنمية. وأجرت الدورة الرابعة للجنة التجارة والتنمية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) تقييماً لنتائج السياسات الناشئة عن الدورات السنوية لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛ والخدمات والتنمية والتجارة (البعد التنظيمي والمؤسسي)؛ والنقل وتيسير التجارة؛ والتعاون الدولي (التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي). كما ناقشت اللجنة أيضاً المسائل التي تناولها فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياستها.

٨- وجمع المنتدى العالمي الثاني للخدمات (بيجين، أيار/مايو ٢٠١٣) أطرافاً فاعلة بارزة في قطاع الخدمات، من الحكومات والمنظمات الدولية وأوساط الأعمال التجارية والوسط الأكاديمي، من أجل تقاسم أفضل الممارسات وبناء الشراكات لتعزيز النمو في تجارة الخدمات والنهوض بالتنمية المستدامة. وشهد المنتدى بدء أعمال المجلس المعني بآفاق قطاع الخدمات العالمية واقترح مشروعاً طويل الأجل لتحسين إحصاءات الخدمات في أقل البلدان نمواً.

٩- وساهم الأونكتاد أيضاً في متابعة نتائج مؤتمر ريو+٢٠، بطرق منها بدء أعمال المنبر الأفريقي لتنمية مجال الطاقة الأحيائية من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تطوير إمكاناتها في مجال الطاقة الأحيائية. ويساهم الأونكتاد أيضاً في الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة من أجل وضع خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة. وقدم الأونكتاد الدعم لإنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة، الذي سيشكل محفلاً لتوفير المعلومات عن المعايير الناشئة عن الأسواق الآخذة في التوسع في مجال البيئة/الاستدامة.

١٠- وفي مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات، قدم الأونكتاد الدعم للمفاوضات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية، بطرق من بينها التعليق على مشاريع بنود التفاوض، والتأكيد على آثار الاتفاقات على التنمية، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء بشأن نظم الخدمات الوطنية والآثار الإقليمية المحتملة. وشارك الأونكتاد في الاجتماع السادس عشر للجنة الوزارية التجارية لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢) وواصل دعمه لصناع السياسات في المجموعة بإلقاء الضوء على آثار اتفاقات الشراكة الاقتصادية على التنمية، وتعزيز قدرات البلدان في وضع وتنفيذ السياسات على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما قدم الأونكتاد المساعدة للدول العربية والوكالات التابعة لها في مجال النهوض بالتجارة والتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان العربية. وقدم مساهمات

في وثيقة المعلومات الأساسية لاجتماع فريق الخبراء بشأن اتفاقات التجارة التفضيلية والتكامل الإقليمي في العالم العربي الذي نظمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

١١- وتم تقديم خدمات استشارية وإجراء بعثات ميدانية وأنشطة لبناء القدرات في مجال الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وذلك لأفغانستان (حزيران/يونيه ٢٠١٢)، وجزر القمر (تموز/يوليه ٢٠١٢)، وسيشيل (تموز/يوليه ٢٠١٢)، وأذربيجان (تموز/يوليه ٢٠١٢)، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)، وأوزبكستان (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)، وكازاخستان (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). كما قُدمت خدمات استشارية لمجموعات بلدان على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بما في ذلك مجموعة أقل البلدان نمواً.

١٢- وفيما يتعلق بالخدمات، قدم الأونكتاد أيضاً أعمال دعم وتدريب وخدمات استشارية مصممة خصيصاً لصناع السياسات والمفاوضين في البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والمجموعة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وقد اكتملت عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالخدمات لأوغندا، وبدأت أو هي قيد العمل في بيرو ورواندا وليسوتو ونيكاراغوا. وساهم الأونكتاد في المناقشات المعنية بجوانب التجارة والتنمية للهجرة، وذلك أساساً من خلال المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

١٣- وواصلت مبادرة الأونكتاد للتجارة البيولوجية دعم تهيئة بيئة سياساتية مواتية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، ولا سيما في إكوادور وإندونيسيا وبوروندي وفييت نام وكولومبيا. وشرع الأونكتاد واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض في إجراء دراسة نطاق لاقتراح خيارات لأنظمة إمكانية اقتفاء الأثر لجلود الزواحف. وفي إطار مجموعة الأمم المتحدة المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، يعمل الأونكتاد على تنفيذ مشروع مدته ثلاث سنوات عن "النهوض بالسياحة المستدامة والإنتاج النظيف وقدرات التصدير في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية".

١٤- وافتتح مركز اسطنبول للاقتصاد الخلاق والصناعات الثقافية والمدن الإبداعية أبوابه في عام ٢٠١٢، حيث يشكل الأونكتاد أحد شركائه الرئيسيين. كما قدم الأونكتاد الدعم لمؤتمر القمة العالمي الثامن المعني بالإنترنت والوسائط المتعددة لعام ٢٠١٢ ومؤتمر الصين الدولي الأول للاقتصاد الخلاق (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

١٥- وفي مجال البحث والتحليل، اضطلع الأونكتاد بأعمال تتعلق بالتدابير غير الجمركية وأثرها على التجارة والتنمية. وشملت المنشورات الصادرة في هذا المجال: *تطور التدابير غير الجمركية: حالات ناشئة من بلدان نامية مختارة* (*Evolution of NTMs: emerging cases from*

selected developing countries)؛ و*تحليل أولي للبيانات المجمعة حديثاً عن التدابير غير الجمركية* (*A preliminary analysis on newly collected data on NTMs*). كما عرض الأونكتاد تصنيفاً جديداً لتلك التدابير يمكن تكييفه حسب واقع التجارة الدولية واحتياجات جمع البيانات.

١٦- كما ساهم الأونكتاد في التحليل الذي أعده فريق الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، وفي إعداد تقرير الأمم المتحدة السنوي المشترك بين الوكالات عن *الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٢*، والتقرير السنوي لفرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. كما قدم الأونكتاد مساهمات فكرية عن كيفية تفاعل التجارة مع العمالة من خلال مشاركته في المبادرة التعاونية الدولية بشأن التجارة والعمالة.

١٧- وفيما يتعلق بتيسير النقل والتجارة، أوردت طبعة عام ٢٠١٢ من *استعراض النقل البحري* الذي يصدره الأونكتاد سنوياً معلومات عن التطورات في الأنشطة العالمية لتجارة البضائع والنقل البحري. وساهم الأونكتاد كذلك في تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالنقل ولوجستيات التجارة، مثل "المحيطات وقانون البحار: تقرير الأمين العام"، وقرار الجمعية العامة ٦٥/١٥٥ المعنون "نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة". ونُشر تقرير للأونكتاد بعنوان "المسؤولية والتعويض عن التلوّث النفطي الناجم عن السفن: لمحة عامة عن الإطار القانوني الدولي المتعلق بأضرار التلوّث النفطي الناجم عن الناقلات" (UNCTAD/DTL/TLB/2011/4)، وذلك لمساعدة البلدان النامية الساحلية على مواجهة التحديات البيئية المرتبطة بالنقل البحري الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تضمنت أعداد من نشرة النقل الفصلية للأونكتاد مقالات عن طائفة من قضايا النقل وتيسير التجارة ومناسبات ذات صلة.

١٨- وواصل الأونكتاد تعاونه مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا فيما يتعلق بالعمل الذي يضطلع به فريق الخبراء التابع للجنة والمعني بآثار تغير المناخ وتكييف شبكات النقل الدولي.

١٩- وبناء على ما يضطلع به الأونكتاد من أنشطة في مجالي البحوث وبناء توافق الآراء، تُنظم لصناع السياسات دورات بعنوان: "قضايا رئيسية على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي". ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تلقى التدريب ٧٦ من صناع السياسات من أفريقيا، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وغربي آسيا.

ثانياً- السلع الأساسية

٢٠- شدد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على "الحاجة إلى معالجة تأثير الأسعار الضعيفة والمتذبذبة للسلع الأساسية ودعم جهود البلدان التي تعتمد على السلع الأساسية لإعادة هيكلة وتنويع وتقوية القدرة التنافسية لقطاعات السلع الأساسية بها" (الفقرة ٣٣ من قرار الجمعية العامة ٦٠/١، A/RES/60/1). وفي الوقت نفسه، يرد في توافق آراء مونتيري أن ثمة "حاجة إلى المعونة المتعددة الأطراف أيضاً لتخفيف حدة النتائج المترتبة على هبوط إيرادات التصدير للبلدان التي لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على صادراتها من السلع الأساسية" (الفقرة ٣٧). وكررت الجمعية العامة في قرارها ٦١/١٩٠، تأكيد أهمية بلوغ الحد الأقصى للمساهمة التي يقدمها قطاع السلع الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

٢١- ودعا اتفاق أكرا إلى اتخاذ إجراءات سياساتية "للتخفيف من أثر التقلب الشديد في الأسعار وفي الدخل، وبخاصة أسعار السلع الأساسية الزراعية والدخل الذي تدره، على البلدان المعتمدة على السلع الأساسية، وعلى المزارعين الفقراء (الفقرة ٧٨). وأكدت ولاية الدوحة الحاجة إلى تأمين الحصول على ما يكفي من الغذاء والطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة، فضلاً عن التنويع بالتحول من إنتاج السلع الأساسية الأولية إلى إنتاج مصنوعات وخدمات أكثر استخداماً للمهارات والتكنولوجيا بحيث يمكن إدماج البلدان النامية تدريجياً في سلاسل الإمداد العالمية (الفقرات ٤ و١٧ و٦١).

٢٢- ودعا مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي المعقود في عام ٢٠٠٩ إلى تشجيع الاستثمارات الجديدة من أجل زيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية على نحو مستدام، والحد من الفقر، والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتمتع الجميع بفرص الحصول على الأغذية. وأكد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ مجددا أهمية تعزيز الأمن الغذائي والنهوض بالزراعة المستدامة، وأقر بأهمية زيادة نصيب الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الأنظف والفعالة من حيث الطاقة في التنمية المستدامة.

ألف- التقدم المحرز

٢٣- ظلت أسعار السلع الأساسية متقلبة في عام ٢٠١٢. وشهدت السوق ارتفاعاً مفاجئاً في أسعار المواد الغذائية في صيف عام ٢٠١٢، وزيادة في أسعار النفط، وانخفاضاً في أسعار الفلزات البخسة. وفي الأشهر الأربعة الأولى لعام ٢٠١٣، شهدت أسعار السلع الأساسية الأولية ضغطاً نزولياً رغم بقائها على مستوى مرتفع من ناحية المقارنة التاريخية.

٢٤- ومن بين النهج الممكن اتباعها للتخفيف من تقلب أسعار السلع الأساسية تحسين الشفافية في أسواق تلك السلع. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أطلقت مجموعة العشرين مبادرة نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية. وبناء على طلب المجموعة، يجري إنشاء قاعدة

بيانات عالمية عن الغاز الطبيعي من خلال المبادرة المشتركة بين المنظمات لجمع البيانات التي تعمل حالياً على تجميع بيانات النفط. ورغم هذه الجهود، يلزم بذل المزيد من العمل الدولي المنسق للنهوض بأداء أسواق مشتقات السلع الأساسية، بطرق من بينها تحسين التنظيم على سبيل المثال لا الحصر.

باء- مساهمة الأونكتاد

٢٥- ينفذ الأونكتاد طائفة واسعة من الأنشطة من بينها تحليل السياسات وتنظيم الاجتماعات الحكومية الدولية وتقديم المساعدة التقنية، وذلك من أجل مواجهة التحديات التجارية والإنمائية الرئيسية في قطاع السلع الأساسية.

٢٦- وناقشت الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية للأونكتاد التطورات الجديدة على صعيد اقتصاد السلع الأساسية العالمي والخيارات السياساتية المتاحة لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة القائمين على السلع الأساسية. وتضمنت التوصيات الرئيسية ما يلي: (أ) تعزيز الأمن الغذائي من خلال إعادة تطوير قطاع الأغذية الأساسية التقليدية وتكوين احتياطيات من المواد الغذائية وزيادة التجارة الإقليمية؛ (ب) حشد التمويل الخاص وإنشاء إطار ملائم من السياسات التجارية لتشجيع تنمية قطاع الطاقة المتجددة.

٢٧- وقام المنتدى العالمي الرابع للسلع الأساسية بدراسة المسائل المرتبطة بتطوير قطاعي الزراعة والطاقة. وشدد على أهمية الخدمات الإرشادية وإمكانية الحصول على المعلومات والعلوم والتكنولوجيا في مجال التحول الزراعي، واقترح مزيجاً من الأدوات السوقية والدعم الحكومي لمواجهة تقلب أسعار السلع الأساسية. كما دعا إلى زيادة المحتوى المحلي في الصناعات الاستخراجية.

٢٨- واستضاف الأونكتاد المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة لعام ٢٠١٣ الذي لا يزال يشكل محفلاً عالمياً للمناقشات بشأن الإدارة والتنمية المستدامتين لقطاع التعدين. وشهد مؤتمر الأونكتاد الخامس عشر المعقود في مالي بشأن النفط والغاز والمناجم والتجارة والتمويل في أفريقيا الذي عقد في برازافيل حضور أكثر من ٥٠٠ مشارك، وركز على إمكانية الحصول على الطاقة وتوليد القيمة والاحتفاظ بها في الاقتصادات الوطنية.

٢٩- وتناول *تقرير السلع الأساسية والتنمية لعام ٢٠١٢* (*Commodities and Development Report 2012*) الصادر عن الأونكتاد المشاكل المستديمة والتحديات الجديدة والمنظورات المتطورة في اقتصاد السلع الأساسية. وأوصى بأن تقوم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية باستكشاف إمكانات التجارة الإقليمية وجني

المكاسب من إيرادات ارتفاع أسعار السلع الأساسية لتيسير التحولات الاقتصادية الأوسع نطاقاً. وركز منشور الأونكتاد الفصلي *"لمحة عن السلع الأساسية"* (*Commodities at a Glance*) على قضايا الطاقة والأمن الغذائي. وفضلاً عن ذلك، واصل الأونكتاد توفير معلومات شاملة عن التطورات في سوق ركاز الحديد.

٣٠- وفي مجال المساعدة التقنية، تم تحديث برنامج الأونكتاد "نظام المعلومات التجارية عن السلع الأساسية" (UNCTAD INFOCOMM) مع التركيز بوجه خاص على السلع الأساسية الزراعية، والنظام المذكور هو صفحة مدخل على الإنترنت تُعنى بالمعلومات عن تجارة السلع الأساسية وأسواقها. وبناء على طلب من المكسيك، أجرى الأونكتاد استعراضاً للسياسة الزراعية للبلد.

ثالثاً- الاستثمار وتنمية المشاريع

٣١- يؤكد توافق آراء مونتيري على الدور الحيوي الذي تؤديه تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر، في الجهود الإنمائية الوطنية والدولية. وتشير خطة تنفيذ نتائج مؤتمر جوهانسبرغ إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من جديد عزم قادة العالم "على تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لدعم أنشطتها الإنمائية وتعزيز الفوائد التي يمكن أن تجنيها من تلك الاستثمارات" (الفقرة ٢٥)، كما تتعهد في الوقت نفسه بالتزامات في مجالات السياسات العامة المتصلة بذلك مثل تنمية القطاع الخاص (الفقرة ٢٣(هـ)) والسعي لتحقيق الإدارة الرشيدة للنهوض بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (الفقرة ٢٤(أ))، ومسؤولية الشركات ومساءلتها (الفقرة ٢٤(ج)). وفي عام ٢٠٠٨، شدد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على دور الاستثمار الأجنبي المباشر بصفته "عنصراً حيوياً مكمّلاً للجهود الإنمائية الوطنية والدولية" (الفقرة ٢٣). وفي الآونة الأخيرة، أكد إعلان اسطنبول الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١ أن "حركية القطاع الخاص، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وحسن سير أعماله واضطلاعه بالمسؤولية الاجتماعية، وإيجاد إطار قانوني مناسب، تعد أموراً حاسمة لتشجيع الأعمال الحرة والاستثمار والمنافسة والابتكار وتنويع الاقتصاد" (الفقرة ٨(ب)). وفي العام الأخير، دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى "تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي ومواصلة التعاون على الصعيد الدولي وتوطيده، وبخاصة في ميادين ... نقل التكنولوجيا، على النحو المتفق عليه، ... ومباشرة الأعمال الحرة وبناء القدرات والشفافية والمساءلة" (الفقرة ١٩).

ألف- التقدم المحرز

٣٢- انخفض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي في عام ٢٠١٢ بنسبة ١٨ في المائة ليبلغ ١,٣٥ تريليون دولار. وسيستغرق الانتعاش وقتاً أطول من المتوقع، وذلك في الغالب بسبب هشاشة الاقتصاد العالمي وحالة عدم اليقين على صعيد السياسات. ومع ذلك فقد قاومت عدة مناطق هذا الاتجاه ولا سيما أفريقيا التي سجلت زيادة بنسبة ٥ في المائة في التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتبلغ ٥٠ بليون دولار، وأمريكا الجنوبية التي زادت فيها تلك التدفقات بنسبة ١٢ في المائة. كما يتزايد مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الضعيفة هيكلياً: حيث بلغت التدفقات الداخلة إلى أقل البلدان نمواً مستوى مرتفعاً جديداً. وشهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية زيادة متواضعة، فيما استمر للعام الثاني على التوالي انتعاش التدفقات إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية بفضل الاستثمارات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

٣٣- ويتوقع الأونكتاد أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠١٣ قريباً من مستواه في عام ٢٠١٢ وفي حدود أقصاها ١,٤٥ تريليون دولار. وباستعادة المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط، من المتوقع أن تبلغ التدفقات مستوى ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، و١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٥.

٣٤- ولأول مرة على الإطلاق، نالت الاقتصادات النامية في عام ٢٠١٢ من الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر مما نالته البلدان المتقدمة النمو، حيث شكل نصيبها ٥٢ في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. وكانت الاقتصادات النامية أيضاً مصدراً لما يقارب ثلث تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة عالمياً، مما يشكل استمراراً مطرداً في الاتجاه التصاعدي.

٣٥- وثمة اتجاهات جديدة أيضاً في وضع سياسات الاستثمار الوطنية. فلا تزال معظم الحكومات تحرص على اجتذاب الاستثمار الأجنبي وتيسيره باعتبار ذلك وسيلة لبناء القدرات الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، تسعى العديد من البلدان إلى تعزيز البيئة التنظيمية للاستثمار الأجنبي، وتحقيق استفادة أكبر من السياسات الصناعية في القطاعات الاستراتيجية، وتشديد إجراءات التحقق والرقابة، ومراقبة عمليات الدمج والتملك عبر الحدود عن كثب. وعلى الصعيد الدولي، تمر عملية صناعة السياسات بمرحلة انتقالية: فقد أصبحت البلدان اليوم تفضل اتباع نهج إقليمي على اتباع نهج ثنائي في وضع قواعد اتفاقات الاستثمار الدولية، وباتت تأخذ في حسبانها بشكل متزايد عناصر التنمية المستدامة.

باء- مساهمة الأونكتاد

٣٦- إن لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية بالأونكتاد هي الهيئة الحكومية الدولية الوحيدة في الأمم المتحدة التي تتناول مسألة الاستثمار والمسائل ذات الصلة، بما في ذلك تنمية المشاريع. وشهد العام الماضي انعقاد الدورتين الرابعة والخامسة للجنة. وناقش الاجتماع الرابع للجنة (٢٦-٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الخاص بالأونكتاد، الذي يدعم صناع السياسات في وضع وتنفيذ سياسات استثمارية مراعية للاعتبارات الإنمائية. وشدد الاجتماع الخامس للجنة (٢٩ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣) على تعزيز تنظيم المشاريع لأغراض بناء القدرات الإنتاجية وأهمية السياسات في دعم تنظيم المشاريع وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الجزء الرفيع المستوى، عرضت الأمانة الدروس المستفادة من تنفيذ إطار سياسات تنظيم المشاريع الخاص بالأونكتاد، الذي يشكل مجموعة أدوات لصناع السياسات من أجل صياغة ورصد وتقييم السياسات الوطنية لتنظيم المشاريع.

٣٧- وواصل الأونكتاد عمله بشأن تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. ويركز *تقرير الاستثمار العالمي* لهذا العام على سلاسل القيمة العالمية والعلاقة بين التجارة والاستثمار. ويقترح التقرير خيارات سياساتية للبلدان الساعية إلى الاندماج في أنشطة إنتاجية ذات قيمة أعلى في إطار سلاسل القيمة العالمية للشركات العاملة على الصعيد العالمي، وكيفية ضمان أن يسهم الاندماج في شبكات الإنتاج الدولية في تنميتها المستدامة. ويقوم التقرير كذلك بعرض ودراسة أحدث البيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر ويتتبع الاتجاهات العالمية في هذا المجال وفي ميدان الإنتاج الدولي للشركات عبر الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد إصدار منشوره الفصلي المعنون *مرصد اتجاهات الاستثمار العالمي* (*Global Investment Trends Monitor*) على مدار العام، وهو المنشور الذي يقدم تقييماً دورياً حسن التوقيت للاتجاهات والآفاق العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك المنشور المعنون *مرصد سياسات الاستثمار* (*Investment Policy Monitor*) الذي يقدم معلومات عن سياسات الاستثمار الوطنية والدولية. كما واصل البحث في مجال الاستثمار الزراعي المسؤول، الذي شكل أساس ما هو قائم من مشاريع بناء القدرات والخدمات الاستشارية، على النحو الذي أقره مؤتمر قمة ريو المعني بالأرض العام الماضي (الفقرة ١١٥).

٣٨- وشدد توافق آراء مونتيري على ضرورة قيام البلدان بتهيئة مناخ استثمار يتسم بالشفافية والاستقرار وإمكانية التنبؤ من أجل جذب وتعزيز التدفقات الداخلة من رأس المال المنتج. وفي هذا السياق، ثمة أهمية خاصة لبرنامج عمل الأونكتاد المتعلق بنظام معلومات الاستثمار العالمي ولقيامه بتعزيز القدرات والمؤسسات المحلية من خلال اتفاق تيسير الاستثمار وبرنامج اللوائح التنظيمية الإلكترونية. ومن خلال أنشطته المتعلقة بتيسير الاستثمار، بما في ذلك التحسينات المدخلة على بيئة الأعمال التجارية المحلية، يقدم الأونكتاد مساهمة كبرى

لمناخ الاستثمار ولتعزيز الاستثمار الدولي لأغراض التنمية المستدامة. وفضلاً عن ذلك، ركزت الجهود التي بذلها عام ٢٠١٣ في مجال تشجيع الاستثمار على الاستثمارات خفيضة الكربون التي يمكن أن تساعد البلدان على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر المراعي للبيئة وعلى التكيف مع تغير المناخ.

٣٩- كما أن *استعراضات سياسات الاستثمار* التي يجريها الأونكتاد وأنشطة متابعتها تُصمم بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المتلقية، وذلك بتحسين الجوانب التنظيمية والمؤسسية والتشغيلية لأطر الاستثمار لدى العملاء. وأتم الأونكتاد حتى تاريخه ٣٦ استعراضاً لسياسات الاستثمار، نصفها لأقل البلدان نمواً، فيما يجري العمل في أربعة بلدان أخرى. واستُخدم في آخر استعراضين إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة الخاص بالأونكتاد كأداة التشخيص الأساسية خلال عملية الاستعراض، وسيتكرر ذلك في جميع استعراضات سياسات الاستثمار المقبلة.

٤٠- وواصل الأونكتاد عمله بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية لتعزيز الاستثمار من أجل التنمية المستدامة. ودُعمت البحوث وتحليلات السياسة العامة في عدة منشورات، بما في ذلك أربعة أجزاء مكملة جديدة للسلسلتين المنشورتين: قضايا في اتفاقات الاستثمار الدولية (*IIA issues*) ومذكرات في قضايا اتفاقات الاستثمار الدولية (*IIA Issues Notes*)، ومشروع تخطيط اتفاقات الاستثمار الدولية التابع للبرنامج وتعهُّده لتلك الاتفاقات ولقواعد بيانات منازعات الاستثمار، وكذلك من خلال التقارير المشتركة للأونكتاد ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تدابير الاستثمار في مجموعة العشرين. كما واصل الأونكتاد تقديم دورات تدريبية على الصعيدين الإقليمي والوطني وكذلك المساعدة التقنية المخصصة مثل الأعمال الاستشارية لمفاوضات معينة بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. ويتفاعل برنامج اتفاقات الاستثمار الدولية مع شبكة من ٥٠٠ ١ خبير على مستوى العالم. وبعد إطلاق إطار سياسات الاستثمار من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يبدأ الأونكتاد حالياً برامج جديدة للمساعدة التقنية تستند إلى هذه الأداة التي يستخدمها بالفعل في إسداء المشورة في مجال السياسات، مثل الخدمات الاستشارية المقدمة إلى أمانة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإعداد معاهدها للاستثمار الإقليمي.

٤١- ويحث توافق آراء مونتيري على بذل جهود خاصة في المجالات ذات الأولوية مثل حوكمة الشركات والمعايير المحاسبية، وذلك من أجل النهوض ببيئات الاستثمار المحلية وتعزيز الاستقرار المالي العالمي، على نحو ما أوردته الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة ريو+٢٠ المعني بالأرض ("المستقبل الذي نصبو إليه"). وفي هذا السياق، قامت الدورة التاسعة والعشرون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، التي حضرها ٢٧٠ خبيراً من ٨٠ بلداً، بمناقشة دور الترتيبات التنظيمية والمؤسسية للتنفيذ والإنفاذ المتسقين للمعايير الدولية للإبلاغ الخاصة بالشركات. وفضلاً عن ذلك، استعرض الاجتماع أداة

تطوير العمل المحاسبي التي وضعها الأونكتاد للمساعدة في تعزيز القدرات المحلية، وخلص إلى أن اعتمادها يساعد البلدان على تقييم ترتيباتها واحتياجاتها التنظيمية والمؤسسية والمرتبطة بالقدرات البشرية، ويساعد في نهاية المطاف على تحسين مناخ الاستثمار فيها. كما أن تعزيز معايير الإبلاغ والإفصاح في الشركات يتلقى الدعم من مبادرة الأونكتاد الجارية للأسواق المالية المستدامة. وعقدت المبادرة اجتماعها الثالث في مؤتمر قمة ريو+٢٠ المعني بالأرض في عام ٢٠١٢، حيث دعا الأمين العام للأونكتاد أسواق المال إلى إعلان التزامها بتشجيع الاستدامة لدى الشركات المدرجة فيها.

٤٢- ويشير توافق آراء مونتيري إلى أن تعزيز قطاع الأعمال التجارية المتسم بالدينامية وحسن الأداء هو أمر بالغ الأهمية من أجل حشد الموارد المالية المحلية لأغراض التنمية. وفي هذا السياق، زادت الأمانة من مساعدتها التقنية في مجال تنظيم المشاريع وتنمية المشاريع المحلية، بطرق منها برنامج إمبريتيك (*Empretec*) الذي درب ما مجموعه ٣٠٩ ٠٠٠ من منظمي المشاريع ويعمل حالياً في ٣٤ بلداً مع وجود ٢٠ طلباً إضافياً قيد النظر لتشغيله في بلدان جديدة. بالإضافة إلى ذلك، زادت الأمانة من تعزيزها لبرنامج روابط الأعمال التجارية التابع للأونكتاد، وهو مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين تعمل على تحويل الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الكبيرة – المحلية أو الأجنبية – إلى علاقات تجارية مستدامة. ونُفذ البرنامج حتى الآن في تسعة بلدان نامية من بينها ثلاثة من أقل البلدان نمواً. وهناك أربعة طلبات قيد النظر للتشغيل في بلدان جديدة.

رابعاً- الديون الخارجية والتعاون المالي الدولي لأغراض التنمية

٤٣- أبرز عدد من وثائق المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الدولية، مثل إعلان الألفية (٢٠٠٠) وتوافق آراء مونتيري (٢٠٠٢) وخطة جوهانسبرغ التنفيذية والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي (٢٠٠٥)، أهمية حل مشاكل الديون في البلدان النامية في الوقت المناسب وبطريقة شاملة ودائمة. وشددت ولاية الدوحة كذلك على أهمية القدرة على تحمل الدين بوصفها عنصراً أساسياً يقوم عليه النمو، والحاجة إلى مواصلة العمل التحليلي بشأن كيفية المعالجة الأكثر فعالية لقضايا الديون وأثرها على تعبئة الموارد، وأهمية إدارة الديون على نحو فعال في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية في البلدان النامية.

٤٤- وسلّم توافق آراء مونتيري (٢٠٠٢) بالحاجة إلى تحقيق زيادات كبيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيصها وتسليمها على نحو فعال، وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وأكد إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (٢٠٠٨) من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، ودعا إلى وفاء الجهات المانحة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٥- ودعت "الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية" (٢٠٠٩) إلى العمل على ضمان قدرة البلدان النامية على تحمل الدين في الأجل الطويل وإمداد البلدان النامية بالموارد الإنمائية الكافية دون شروط لا مبرر لها. وأيد المؤتمر الجهود الرامية إلى بحث ضرورة وجدوى وضع إطار أكثر تنظيماً للتعاون الدولي في مجال إعادة هيكلة الديون السيادية استناداً إلى الأطر والمبادئ القائمة.

٤٦- ودعا مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (٢٠١١) إلى رصد حالة الديون في تلك البلدان وإلى استكشاف أدوات جديدة ومحسنة للديون. وأبرز برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل اسطنبول) أهمية ممارسات الاقتراض والإقراض المسؤولة لتحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطول.

ألف- التقدم المحرز

٤٧- تشير التقديرات إلى ارتفاع مستويات الدين بحوالي ١٢,٤ في المائة على مدى الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، ليبلغ إجمالي الديون الخارجية للبلدان النامية ٥,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢. ويكون ذلك هو العام الثالث على التوالي الذي يتجاوز فيه نمو الديون الخارجية للبلدان النامية ١٠ في المائة، عقب ما يقرب من عقد من الزمان كان متوسط النمو فيه ٧ في المائة تقريباً. وزادت حصة الديون القصيرة الأجل إلى ١,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١١ وإلى ما يقدر بنحو ١,٤ تريليون دولار في عام ٢٠١٢، مما يشكل أكثر من ربع مجموع أرصدة الديون.

٤٨- وإجمالاً، شهد عام ٢٠١٢ تحسناً في أداء نمو أقل البلدان نمواً حيث بلغ متوسطه ٥,١ في المائة مقارنة بنسبة ٤,٤ في المائة عام ٢٠١١. وأسفر مزيج النمو القوي والإدارة الرشيدة للاقتصاد الكلي وتخفيف عبء الدين عن انخفاض حاد في أعباء الديون للعديد من اقتصادات أقل البلدان نمواً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إلا أن معدلات الدين العام شهدت تزايداً في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان التي استفادت من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون (بنن، غانا، السنغال، ملاوي). ووفقاً لأحدث تحليل للقدرة على تحمل الدين في نيسان/أبريل ٢٠١٣، هناك بَلَدان من أقل البلدان نمواً في حالة مديونية حرجة (هما السودان وميانمار)، وعشرة بلدان من أقل البلدان نمواً يحتمل بقوة تعرضها لحالة مديونية حرجة (أفغانستان، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، سان تومي وبرينسيبي، غامبيا، كيريباس، هايتي، اليمن).

٤٩- وفي منتصف أيار/مايو ٢٠١٣، بلغ بَلَدان (جزر القمر وغينيا) نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ليصل مجموع عدد البلدان التي بلغت نقطة الإنجاز ٣٥ بلداً. وتعتبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون مكتملة تقريباً في هذه المرحلة، ويبقى بلد

واحد في المرحلة الانتقالية بين نقطتي اتخاذ القرار والإنجاز، وهو تشاد، وثلاثة بلدان لم تبلغ نقطة اتخاذ القرار بعد (إريتريا والسودان والصومال). وحتى الآن، لا يزال موعد نقطة اتخاذ القرار غير مؤكد لبلدان ما قبل نقطة اتخاذ القرار. وتواجه البلدان الأربعة التي لم تكمل المبادرة بعد تحديات مشتركة تتضمن صون السلم والاستقرار، وتحسين الإدارة، وتوفير الخدمات الأساسية.

٥٠- وشهد عام ٢٠١٢ استمرار تأثر المساعدة الإنمائية الرسمية سلباً بالأزمة العالمية، حيث انكمشت بنسبة ٤ في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة بعام ٢٠١١. ويشكل ذلك استمرار انكماش المساعدة الإنمائية الرسمية للعام الثاني، بعد انخفاض نسبته ٢ في المائة عام ٢٠١١، بما يمثل المرة الأولى التي تنكمش فيها المساعدة لعامين متتاليين منذ الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. ويعزى الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التقشف في الميزانيات الحكومية للبلدان المانحة بسبب الضغوط المالية المتزايدة المرتبطة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية. ومن المرجح أن تستمر حالة عدم التيقن المرتبطة بآفاق الاقتصاد العالمي في التأثير على ميزانيات المساعدات، وستثير اهتمام السياسات العليا بجدوى إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في مجالات المعونة والديون والتجارة (الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية).

باء- مساهمة الأونكتاد

٥١- يواصل الأونكتاد التصدي للمشاكل والتحديات الناشئة التي تواجهها البلدان النامية في مجالات الديون وتمويل التنمية، على نحو ما دعت إليه الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة. والأونكتاد مكلف بإعداد التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة بشأن القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية، والذي يتضمن تحليلاً شاملاً لحالة الدين الخارجي للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومشاكل خدمة الدين التي تمر بها تلك البلدان، مع التركيز بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً.

٥٢- وفي عام ٢٠١٢، قاد الأونكتاد تنظيم فعالية خاصة لدى اللجنة الثانية للجمعية العامة عن "أزمات الديون السيادية وأعمال إعادة الهيكلة: الدروس المستفادة والمقترحات الخاصة بآليات تسوية الديون"، ولقيت تجاوباً من ٣٠٠ مشارك من أكثر من ١٥٠ بلداً.

٥٣- وتماشياً مع مشروع الإقراض والاقتراض السياديَيْن المسؤولَيْن الذي بدأ عام ٢٠٠٩، وبناء على مبادئه التوجيهية الجاري إعدادها، شرع الأونكتاد مؤخراً في مرحلة ثانية تستهدف معالجة القصور في آلية إعادة هيكلة الديون السيادية على الصعيد الدولي. والاهتمام الكبير الذي أبداه أصحاب المصلحة الرئيسيين خلال وبعد الفعالية الخاصة باللجنة الثانية للجمعية العامة عن الديون يشير بوضوح إلى ضرورة وجود آلية لتسوية الديون. وبما أن الأونكتاد

مكلف بدراسة الخيارات المتعلقة بتلك الآلية، فإنه يقوم حالياً بتشكيل فريق عامل يتألف من خبراء بارزين في مجالات القانون والتمويل والاقتصاد.

٥٤- كما يقدم الأونكتاد الدعم للبلدان المدينة في عملياتها التحضيرية لمفاوضات إعادة جدولة أو إعادة هيكلة الديون الرسمية الثنائية في إطار نادي باريس. ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٢، أعادت جزر القمر وغينيا وميانمار جدولة ديونها في إطار نادي باريس. وبالإضافة إلى ذلك، تواصل الأمانة تقديم الانطباعات والمساهمات في إعداد تقرير فرقة العمل المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وذلك في مجال القدرة على تحمل الديون الخارجية. ويركز تقرير عام ٢٠١٢ على أثر الأزمة العالمية على الوفاء بالغايات المبينة في إطار الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٥٥- وقد أبرزت الأزمة المالية العالمية بشكل أكبر أهمية إدارة الديون. وواصل برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، وهو أحد برامج التعاون التقني للأونكتاد، توسيع نطاق الخدمات التي يقدمها في مجال إدارة الدين في عام ٢٠١٢ من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز قدرتها على إدارة الديون. وقدم نظام إدارة الديون والتحليل المالي حتى تاريخه المساعدة التقنية لمكاتب إدارة الدين في ٦٩ بلداً معظمها من البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، و١٠٦ مؤسسات.

خامساً- اتساق النُظُم النقدية والمالية والتجارية الدولية

٥٦- شهد الأونكتاد الثالث عشر إقرار الدول الأعضاء بأن الاقتصاد العالمي لا يزال هشاً واتفاق تلك الدول على ضرورة مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز وتحسين أدائه بهدف المساعدة في منع الصدمات المالية والاقتصادية، والحد من الفقر وعدم المساواة، وتوفير فرص العمل، وتشجيع النمو الشامل والمستدام. وتستند ولاية الدوحة إلى مؤتمر الأمم المتحدة المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، مشيرة إلى أن الحد من عدم المساواة ووضع سياسة اقتصاد كلي فعالة يضطلعان بدور هام في منع الأزمة والتعافي منها، بطرق من بينها استخدام سياسات العمالة والدخول، والاحتياطيات المالية، والحوافز الضريبية. كما حددت التكامل الإقليمي والتعاون الأقاليمي باعتبارهما من وسائل دعم استراتيجيات التنمية الوطنية، والحد من أوجه الضعف الخارجية، وتكملة النظام العالمي للحوكمة الاقتصادية.

٥٧- وأشار المؤتمر إلى تحد رئيسي يتمثل في الحاجة إلى ضمان أن يحظى الاقتصاد الحقيقي بدعم السياسات والتمويل على صعيد الاقتصاد الكلي. وكرر ما أورده إعلان الدوحة لعام ٢٠٠٨ بشأن تمويل التنمية وتوافق آراء مونتيري (٢٠٠٢)، مؤكداً على الحاجة إلى تعبئة جميع مصادر تمويل التنمية واستخدامها الفعال، ومشدداً على أهمية تنظيم الأسواق المالية

والإشراف عليها على نحو كاف للمساعدة في تعزيز الاستقرار المالي ومنع الأزمات وتسويتها.

٥٨- كما شدد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً في أيار/مايو ٢٠١١ على الحالة الهشة للاقتصاد العالمي وأثر الأزمات المتعددة على الاقتصادات الضعيفة. ويهدف برنامج عمل اسطنبول إلى تعزيز الموارد المالية المتاحة لأقل البلدان نمواً وإلى مساعدة تلك البلدان على وضع استراتيجيات لتقوية المرونة والقدرة على التخفيف من حدة الأزمات، وذلك ضمن أهداف أخرى.

ألف- التقدم المحرز

٥٩- شهد عام ٢٠١٢ ومطلع عام ٢٠١٣ تواصل حالة التذبذب والغموض في تعافي الاقتصاد العالمي. فقد عاد النمو في بعض المناطق النامية ولكن ليس في معظم البلدان المتقدمة النمو، حيث ركز عدد من البلدان على تحقيق التوازن في الميزانية. ولن يتمكن العالم المتقدم من الاحتفاظ بدوره كمحرك للنمو العالمي من دون عودة قدر من الدينامية إلى الشمال. ويمكن أن يسفر التباطؤ العالمي عن تداعيات بالغة تشمل تقويض المكاسب اللازم تأمينها لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٠- وعلى الرغم من بعض أوجه التقدم التي تم إحرازها في تنظيم القطاع المالي، فإن مجمل المواجهة التنظيمية للأزمة وجهود الانتعاش لا تزال غير كافية. ولا تزال أعمال المراجحة التنظيمية متاحة للمصارف التي تتهرب من الضوابط وللعناصر الفاعلة الاقتصادية الكبرى التي تتجنب للضرائب. كما تواصلت الاختلالات المالية بلا هوادة، وثمة شواغل تتعلق بالأثر المكتوم بالقيمة الحقيقية للسياسات النقدية غير التقليدية في الاقتصادات المتقدمة النمو. وقد وفرت المصارف المركزية السيولة، ولكنها لم تنجح في تهيئة الائتمان. ويجب أن تأتي زيادة الطلب من عوامل أخرى، مثل السياسات الضريبية والمتعلقة بالدخل.

٦١- وهناك إشارة إيجابية تتمثل في أن العديد من الدول الأعضاء تركز اهتمامها الآن على الإيرادات الضريبية غير المحصلة وتكاليف الفرصة البديلة المرتفعة بسبب الملاذات الضريبية وسياسات الضرائب التمييزية التي تحابي بعض المصالح على حساب المصالح الوطنية والدولية الأوسع نطاقاً.

باء- مساهمة الأونكتاد

٦٢- يعرب *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٢* عن القلق من الآثار المثبطة للطلب والناجمة عن التزايد في تفاوت الدخل، ويتناول الحاجة إلى إعادة توجيه السياسات بشكل جوهري من أجل المساعدة على تعزيز التوسع الثابت في الاستهلاك والاستثمار في القدرات الإنتاجية.

ويتطلب ذلك مزيجاً من توقعات الدخل المواتية بالنسبة للسكان العاملين وتوقعات الطلب الإيجابية بالنسبة لأصحاب الأعمال الحرة، مما يحتاج لإعادة تصميم السياسة الاقتصادية الوطنية ووضع ترتيبات دولية داعمة. وعلى وجه الخصوص، يلزم وضع حد لاتجاهات التزايد في عدم المساواة التي تحدثها البطالة المتنامية والأجور المتخلفة عن الإنتاجية والإيرادات الموجهة إلى "الواحد في المائة الأعلى دخلاً". وتظهر الأدلة العملية من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن العولمة والتطورات التكنولوجية لا تقتضي التحول الكبير في توزيع الدخول الذي يحابي الأكثر ثراء ويحرم الفقراء والطبقة المتوسطة. بل على العكس، فإلى أن يتحقق توزيع أكثر عدالة في الدخل لن يعود على الأرجح النمو القوي المستدام.

٦٣- وإلى جانب التحليل المتعمق الوارد في *تقرير التجارة والتنمية*، قدم الأونكتاد موجزاً للسياسات يتسم بالاختصار واليُسر ويركز على النقاش المواضيعي المتعلق بالعمالة والأجور وانعدام المساواة وأثره على الطلب الكلي - "موجز السياسات رقم ٢٦ - زيادة حصة العمل في الدخل هي العامل المحفّز الأساسي للانتعاش الاقتصادي والعمالة على المستوى العالمي"، ونشر بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة.

٦٤- وعقب طلب أولي في عام ٢٠٠٩ من وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في بلدان مجموعة العشرين، واصل الأونكتاد المساهمة بفاعلية في عملية مجموعة العشرين باعتباره من المنظمات الدولية الرئيسية التي تقدم التحليلات والآراء. وطُلب من الأونكتاد مؤخراً، إلى جانب صندوق النقد الدولي ومصرف التسويات الدولية، الإدلاء برأيه بشأن التداعيات العالمية في اجتماع الفريق العامل المعني بإطار النمو القوي المستدام المتوازن، الذي عقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وكذلك بشأن الآثار التي لحقت بالاقتصاد الحقيقي بسبب التداعيات العالمية في اجتماع لاحق. كما تمت دعوة الأونكتاد للمساهمة في الفريق العامل المعني بأسواق السلع الأساسية لمجموعة العشرين، فيما يخص آثار التقلب في أسعار السلع الأساسية على الاقتصاد الكلي والنمو، وذلك إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأظهرت مساهمة الأونكتاد أن التقلب في أسعار السلع الأساسية عادة ما يسفر عن آثار سلبية على صعيد الاقتصاد الكلي، وشددت على أن التنويع والتصنيع لا يزالان أفضل الوسائل للحد من الضعف أمام آثار النمو السلبية الناجمة عن التقلب في أسعار السلع الأساسية.

٦٥- وتعبيراً عن الاهتمام بتعزيز المرونة من خلال التعاون والتكامل الإقليميين، شرع الأونكتاد في مشاريع للبحوث وبناء القدرات في غرب ووسط أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من أجل مساعدة البلدان على استخدام سياسات داعمة للنمو على صعيد الاقتصاد الكلي بهدف بناء القدرة على المرونة.

٦٦- وأخيراً، في مجال إحصاءات التنمية، واصل برنامج نشر الإحصاءات "إحصاءات الأونكتاد" (UNCTADstat) توسيع نطاق حافظة المؤشرات لديه التي تضم الآن ١٥٠ مؤشراً.

ويضع هذا البرنامج مؤشرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما في ذلك توسيع نطاق مصفوفة التجارة الدولية لتضم منتجات أكثر تفصيلاً على أساس نظام منسق وسلاسل زمنية أطول. وفي سياق السعي الحثيث لضمان نوعية واتساق أفضل للبيانات، يواصل الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية تنسيق ما يصدرانه من إحصاءات سنوية وفصلية عن إجمالي الصادرات والواردات، حيث يقومان بنشرها بشكل متزامن لفائدة المستخدمين، ولا سيما الدول الأعضاء. ويشارك الأونكتاد أيضاً في النظام الجديد للمعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، عقب مبادرة لمجموعة العشرين تهدف إلى المساعدة على زيادة الشفافية في أسواق المواد الغذائية والحد من تقلبات الأسعار. وساهم الأونكتاد كذلك في عدد من حلقات العمل التي نُظمت من أجل تحسين القدرات الإحصائية لدى البلدان الأفريقية في مجال التجارة والتنمية.

سادساً- تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٦٧- اعتمدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات رؤية مشتركة بشأن "مجتمع معلومات محوره الناس وشامل وموجه نحو التنمية". واعتمدت القمة أيضاً أربع وثائق ختامية تهدف إلى تحويل تلك الرؤية إلى غايات وأهداف وأغراض ملموسة ينبغي تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، إلى جانب سلسلة تتضمن ١١ خط عمل ومواضيع رئيسية. وكلف المجلس الاقتصادي والاجتماعي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بأداء دور المنسق في متابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم الأونكتاد بدور الميسر المشارك لخط العمل المتعلق بالأعمال التجارية الإلكترونية (C7) ويسهم في قياس التقدم نحو تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات من خلال الشراكة المعنية بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

ألف- التقدم المحرز

٦٨- تشهد القدرة على الاتصال تحسناً متواصلاً، ولا سيما فيما يتعلق بالهواتف المحمولة. وفي عام ٢٠١١، كان هناك ٥,٩٧ بلايين اشتراك للهاتف المحمول على مستوى العالم، يتمتع ١٨,٣ في المائة منها بإمكانية الاتصال عالي السرعة - عريض النطاق. وبينما تتحسن معدلات انتشار الإنترنت في جميع البلدان، يرجح أن يزداد اتساع الفجوة الخالصة بين أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الدخل الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التفاوتات كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية من ناحية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ودرجة تطور تكنولوجيا النطاق العريض. وتشهد الفجوة الرقمية تغيراً تدريجياً في طابعها، من القدرة على

الاتصال إلى المحتوى، مما يزيد من أهمية الدعم المقدم لتطوير التطبيقات والمحتوى على الصعيد المحلي، وإنشاء إطار تنظيمي تمكيني وآليات للتمويل، وتحسين المعرفة الرقمية لدى المواطنين.

٦٩- وعلى الرغم من التطورات الإيجابية باتجاه تضييق الفجوة الرقمية، يلزم إيلاء اهتمام مستمر لضمان تمكن البلدان النامية من الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أغراض التنمية.

باء- مساهمة الأونكتاد

٧٠- أكد *تقرير اقتصاد المعلومات لعام ٢٠١٢* الصادر عن الأونكتاد على الأهمية المتزايدة لقدرات تطوير البرامجيات محلياً في البلدان النامية. وأجرى الأونكتاد دراسة أخرى بالاشتراك مع الوزارة الاتحادية الألمانية للتنمية الاقتصادية، وقدمت هذه الدراسة توصيات بشأن كيفية استخدام المشتريات العامة في تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات المحلي.

٧١- وفي الفترة من أيار/مايو ٢٠١٢ إلى شباط/فبراير ٢٠١٣، ترأس الأونكتاد فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات. كما شارك الأونكتاد في تنظيم اجتماع استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات بعد عشر سنوات، الذي استضافته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في شباط/فبراير ٢٠١٣، وكذلك منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام ٢٠١٣ الذي استضافه الاتحاد الدولي للاتصالات في أيار/مايو ٢٠١٣ في جنيف. وخلال المنتدى المذكور، نظم الأونكتاد عدة جلسات عن التجارة الإلكترونية وقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٧٢- واستمر الأونكتاد في بناء قدرات أصحاب المصلحة المعنيين، وإعداد قوانين الفضاء الإلكتروني، وتيسير التنسيق الإقليمي المتزايد في مجال وضع التشريعات المنظمة للفضاء الإلكتروني. وكان التركيز في عام ٢٠١٢ على مشاريع في أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية. وتم الاضطلاع بأنشطة في مجال التعاون التقني بمشاركة لجان الأمم المتحدة الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري، ومنظمة الكومنولث للاتصالات، والأمانات الإقليمية. وشملت تلك الأنشطة أعمال تدريب وحلقات عمل وجلسات إحاطة شارك فيها أعضاء في البرلمان.

٧٣- وواصل برنامج التدريب التجاري تقديم الدعم للبلدان النامية من خلال أنشطة التدريب وبناء القدرات في مجال التجارة الدولية والتنمية المستدامة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، قام برنامج التدريب التجاري بتدريب حوالي ١ ٠٢٦ شخصاً في ٤٩ بلداً، من خلال التعلم المختلط (الشبكة العالمية - الجيل 2.0 والتعلم الجوال) والأنشطة التدريبية.

٧٤- ويعمل الأونكتاد أيضاً على توسيع نطاق دعمه للدول الأعضاء في مجال الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع الشراكة المعنية بقياس تسخير

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية. وهناك تمويل جديد مقدم من حكومة السويد لدعم تطوير مؤشرات جديدة وتوفير بيانات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونوع الجنس وكذلك التجارة في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما يواصل الأونكتاد تدريبه للعاملين في مجال الإحصاءات على الصعيد القطري بشأن إعداد إحصاءات عن اقتصاد المعلومات.

٧٥- وبتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ومن خلال أمانة لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، يواصل الأونكتاد رصد تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الدولي والإقليمي، ويُعد التقرير السنوي للأمين العام في هذا الشأن. وفي دورتها السادسة عشرة، اعتمدت اللجنة المذكورة قراراً عن "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" لينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما نظم الأونكتاد الاجتماع الأول للفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، في أيار/مايو ٢٠١٣ بجنيف، من أجل النظر في التكليف الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن تعزيز التعاون على النحو الوارد في برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات، وتقديم توصيات بشأن كيفية التنفيذ الكامل لذلك التكليف، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٩٥/٦٧ المتعلق بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية.

٧٦- وقام الأونكتاد أيضاً بتعزيز أعماله المتعلقة ببحوث السياسة العامة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية. وصدر *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٢ - التكنولوجيا والابتكار والتعاون فيما بين بلدان الجنوب*، في ١١ مكاناً في ٧ بلدان مختلفة على امتداد ثلاث مناطق هي أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. ومن المنتظر أن يصدر *تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام ٢٠١٤* في الربع الأول من العام القادم، ويتناول سياسات الابتكار من أجل تنمية المشاريع.

سابعاً- قوانين وسياسات المنافسة

٧٧- تهدف مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الصادرة عن الأمم المتحدة (مجموعة مبادئ الأمم المتحدة) إلى "ضمان كون الممارسات التجارية التقييدية لا تعرقل أو تبطل تحقيق الفوائد التي يفترض أن تنشأ عن تحرير الحواجز التعريفية وغير التعريفية التي تؤثر في التجارة العالمية". وأكد المؤتمر السادس المعني بمجموعة مبادئ الأمم المتحدة على الدور الأساسي لقوانين وسياسات المنافسة في التنمية الاقتصادية السليمة.

ألف- التقدم المحرز

٧٨- على الرغم من إحراز بعض التقدم نحو اعتماد قوانين وسياسات المنافسة أو إعادة صياغتها أو تحسين تنفيذها في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، فإن الكثير من هذه البلدان لا يزال يفتقر إلى تشريعات محدثة في مجال المنافسة أو مؤسسات مناسبة من أجل إنفاذها الفعال.

باء- مساهمة الأونكتاد

٧٩- نظم الأونكتاد الدورة الثانية عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياستها في تموز/يوليه ٢٠١٢. وشدد فريق الخبراء على أهمية سياسات المنافسة والمشتريات العامة، وناقش الممارسات المخلة بالمنافسة عبر الحدود والتحديات التي تواجهها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في التصدي لتلك الممارسات، واستعرض أفضل الممارسات في مجال المعارف وإدارة الموارد البشرية من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة، وكذلك فعالية أعمال بناء القدرات الممتدة لتشمل الوكالات الحديثة لحماية المنافسة. وناقشت الدورة أيضاً الفصلين المنقحين الثالث (الاتفاقات أو الترتيبات التقييدية) والثامن (بعض الجوانب الممكنة لحماية المستهلكين) من القانون النموذجي بشأن المنافسة الذي يعده الأونكتاد.

٨٠- وفضلاً عن ذلك، أجرى فريق الخبراء استعراضاً لقوانين وسياسات المنافسة في منغوليا، واستعراضاً ثلاثياً لجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي استناداً إلى تقارير أعدها الأونكتاد. ونُظمت لاحقاً فعاليات للنشر بشأن توصيات كل منها. وفي سياق الإعداد لاستعراض الأقران الطوعي لسياسات المنافسة في أوكرانيا وباكستان ونيكاراغوا عام ٢٠١٣، قدم الأونكتاد الخدمات الاستشارية ذات الصلة. وعقب دورة فريق الخبراء، عُقد اجتماع مخصص للخبراء عن "حماية المستهلك: العلاقة بين سياسات المنافسة والسياسات المتصلة بالمستهلك".

٨١- وفي متابعة للمؤتمر المعني بمجموعة مبادئ الأمم المتحدة، واصل الأونكتاد تقديم الدعم للبلدان في وضع قوانين وسياسات المنافسة والأطر المؤسسية ذات الصلة. وفي إطار برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية (COMPAL)، أُجريت في البلدان المستفيدة أنشطة تتعلق ببناء القدرات والمؤسسات وبالتدريب وتبادل المعلومات، وشمل ذلك دولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيرو والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس. كما نُظمت أنشطة تدريبية إقليمية عن التحليل الاقتصادي لقضايا المنافسة لفائدة بيرو والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا ونيكاراغوا. وفي إطار برنامج المنافسة في أفريقيا، أُجريت أنشطة خاصة بكل قُطر لبناء القدرات المتعلقة بمسائل سياسات وقوانين المنافسة،

وذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسيشيل. وقدم الأونكتاد الدعم أيضاً لإطلاق منتدى صوفيا للمنافسة الذي يهدف إلى تزويد السلطات المعنية بالمنافسة في المنطقة بمحفل لتبادل المعلومات والخبرات.

٨٢- وفي مجال حماية المستهلك، أُجريت أنشطة في مجالي بناء القدرات والتدريب على الصعيدين الدولي والقطري. فعلى الصعيد الدولي، ناقش المنتدى الدولي الثاني لحماية المستهلك (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) المسائل المتعلقة بما يلي: (أ) تنقيح مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك؛ (ب) البرامج التثقيفية لشباب المستهلكين؛ (ج) التجارة الإلكترونية؛ (د) تنفيذ أنظمة الاسترداد؛ (هـ) حماية المستهلك في مجال السياحة. وتناول المنتدى الدولي الثالث لحماية المستهلك (أيار/مايو ٢٠١٣) بقدر أكبر مسائل حماية البيانات في مجال التجارة الإلكترونية والعلاقة بين حماية المستهلك ومكافحة الاحتكار. وعلى الصعيد القطري، قدم الأونكتاد وفريق الخبراء الاستشاري تعليقات بشأن مشاريع قوانين حماية المستهلك في سانت لوسيا والسلفادور ونيكاراغوا.

ثامناً- البلدان التي تعيش أوضاعاً خاصة

ألف- أقل البلدان نمواً

١- تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠

٨٣- يحدد برنامج عمل اسطنبول، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، تدابير في مجال السياسات وإجراءات لدعم النمو الاقتصادي والتنمية في أقل البلدان نمواً في ثمانية مجالات ذات أولوية: (أ) القدرة الإنتاجية؛ (ب) الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية؛ (ج) التجارة؛ (د) السلع الأساسية؛ (هـ) التنمية البشرية والاجتماعية؛ (و) الأزمات المتعددة وغيرها من التحديات الناشئة؛ (ز) تعبئة الموارد المالية؛ (ح) الحكم الرشيد على جميع المستويات. كما يشتمل برنامج عمل اسطنبول على عدة أهداف وغايات كمية ونوعية، تغطي مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويمكن أن تكون الأهداف والغايات أدوات مفيدة لتتبع التقدم وتوفير معايير لقياس الأداء وقياس نتائج تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في المجالات ذات الأولوية.

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٤- واصل الأونكتاد تنفيذ ما يدخل في نطاق ولايته واختصاصه من الإجراءات والالتزامات المتفق عليها في برنامج عمل اسطنبول. على سبيل المثال، ساعد مشروع بعنوان:

"الأزمات الاقتصادية وأقل البلدان نمواً المعتمدة على السلع الأساسية: تحليل التعرض لتقلبات السوق وبناء المرونة لمواجهة الأزمات المقبلة" على إجراء دراسات حالات إفرادية في بلدان مختارة (في أفريقيا: بنن وبوروندي وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا ومالي، وفي آسيا: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا ونيبال). وفحصت الدراسات دور السلع الأساسية والإنتاجية الزراعية في المساهمة في تحقيق هدف برنامج عمل اسطنبول المتمثل في رفع البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وأجرت تقييماً لمدى ضعف اقتصادات أقل البلدان نمواً أمام الصدمات، واستعرضت التحديات الناشئة عن تقلب أسواق السلع الأساسية وأثر الأزمات المالية والغذائية العالمية الأخيرة على إمكانيات وفاء تلك البلدان بالأهداف المتفق عليها دولياً.

٨٥- وفي *تقرير أقل البلدان نمواً، ٢٠١٢: تسخير التحويلات المالية ومعارف المغتربين لبناء القدرات الإنتاجية*، يتم تناول المسائل المتعلقة بتدفقات التحويلات المالية إلى أقل البلدان نمواً والدور الذي يمكن أن يضطلع به المغتربون في تنمية تلك البلدان. وباستخدام أدلة ودروس في مجال السياسات من بلدان أخرى، يُظهر التقرير كيف يمكن لأقل البلدان نمواً أن تحسن استفادتها من التحويلات المالية ومعارف المغتربين من أجل بناء قدراتها الإنتاجية. ويدفع التقرير بأن تحقيق ذلك يتطلب سياسات منهجية من بينها حشد وتنسيق الجهود والموارد من مختلف أصحاب المصلحة، ولا سيما المؤسسات والشركات في بلدان الموطن، وحكومات البلدان المضيفة، ومنظمات المغتربين، والمنظمات الدولية، والمانحين على الصعيد الثنائي.

٨٦- وفي سياق الإطار المتكامل المعزز، نظم الأونكتاد أيضاً حلقات عمل وطنية وإقليمية، ونفذ مشاريع للمساعدة التقنية في بنن وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسنغال وغينيا بيساو ومالي وهايتي. وواصل تحديث الدراسة التشخيصية للتكامل التجاري للسنغال وغامبيا.

باء- الدول الجزرية الصغيرة النامية

١- التقدم المحرز فيما يهم الأونكتاد من عناصر تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٨٧- أجرت الجمعية العامة استعراض منتصف المدة لتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (استراتيجية موريشيوس) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي هذا الاستعراض، حثت الجمعية المجتمع الدولي على "معالجة أوجه الضعف" لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أكثر فعالية (القرار ٢/٦٥). ودعت إلى نقاش من أجل النظر "فيما قد يتعين اتخاذه من تدابير إضافية أفضل لمعالجة أوجه الضعف التي تنفرد بها بوجه خاص الدول الجزرية الصغيرة" على نحو أكثر فعالية، وكرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تلك الدعوة في عام ٢٠١١

(القرار ٤٤/٢٠١١). كما تدعو استراتيجية موريشيوس إلى تمكين جميع البلدان التي سترفع أسماؤها من قائمة أقل البلدان نمواً لتتمتع "بانتقال سلس" إلى مرحلة ما بعد ذلك المركز. وكررت الجمعية العامة هذه الدعوة بقوة وتوسع في عام ٢٠١٢ (القرار ٢٢١/٦٧).

٢- مساهمة الأونكتاد

٨٨- اختصّت الفقرة ٩٨ من استراتيجية موريشيوس بالذكر دور الأونكتاد في دعمها، وكذلك الفقرتان ١٧(ي) و٦٥(ي) من ولاية الدوحة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أبرز الأونكتاد مراراً أوجه الضعف الاقتصادية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأيد نداء المعاملة الخاصة للبلدان الأكثر حرماناً وضعفاً، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفضلاً عن ذلك، دعم الأونكتاد بفعالية جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تشهد رفع اسمها من فئة أقل البلدان نمواً. وقُدم دعم كبير في هذا الخصوص إلى حكومات الرأس الأخضر وساموا وملديف (التي تمثل ثلاث حالات مؤكدة للخروج من فئة أقل البلدان نمواً)، ويجري تقديم الخدمات الاستشارية ذات الصلة إلى توفالو وفانواتو وكيريباس (التي تمثل ثلاث حالات محتملة للخروج من تلك الفئة).

٨٩- وشملت الأنشطة الأخرى ذات الصلة أعمالاً موضوعية للمساعدة على تحسين فهم قضايا العلاقة بين النقل البحري وتحدي تغير المناخ. وركزت تلك الأعمال على آثار عوامل تغير المناخ مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر المناخية الشديدة وارتفاع درجات الحرارة على الهياكل الأساسية للنقل ومتطلبات التكيف ذات الصلة. وتمثل هذه المسألة أهمية خاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتسم بالضعف في مواجهة آثار تغير المناخ وتعتمد بشكل أساسي على الموانئ والمطارات.

جيم- البلدان النامية غير الساحلية

١- التقدم المحرز فيما يهم الأونكتاد من عناصر تنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية

٩٠- اعتُمد برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية (برنامج عمل ألماتي) عام ٢٠٠٣ بالأهداف المحددة في عنوانه. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك بعض مؤشرات التقدم المشجعة. وتنفذ البلدان النامية غير الساحلية وشركاؤها في أعمال المرور العابر إصلاحات سياساتية لإزالة العوائق المادية وغير المادية أمام مشاركتها في التجارة الدولية. ولكن البلدان النامية غير الساحلية لا تزال مهمشة في التجارة الدولية حيث تبلغ حصتها في مجموع صادرات البضائع حوالي ١ في المائة.

وأحرزت تلك البلدان أيضاً بعض التقدم باتجاه تحقيق عدد من الأهداف الإنمائية للألفية، من بينها تلك المتعلقة بالتعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين ومكافحة الأمراض المعدية وإمكانية الحصول على المياه الآمنة. ولكن القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والحد من وفيات الأطفال والأمهات لا تزال تشكل تحدياً رئيسياً أمام معظم تلك البلدان.

٢- مساهمة الأونكتاد

٩١- ساهم الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل ألماتي من خلال العمل التحليلي وأنشطة المساعدة التقنية، ولا سيما في مجالات المرور العابر وتيسير التجارة، وتعزيز القدرات المحلية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ودعم عملية انضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية. وساهم الأونكتاد أيضاً بشكل كبير في عملية التحضير للمؤتمر الاستعراضي العشري الشامل لبرنامج عمل ألماتي، المقرر عقده في عام ٢٠١٤، وذلك بجملة طرق من بينها تنظيم فعاليات مواضيعية عن القضايا ذات الاهتمام الخاص للبلدان النامية غير الساحلية مثل تيسير التجارة، وتجارة الخدمات، والسلع الأساسية، وتنمية القدرات الإنتاجية.

٩٢- وتشمل الأعمال ذات الصلة مشروع تسهيلات النقل في سياق حساب الأمم المتحدة للتنمية (بناء قدرات سلطات المراقبة ومتعهدي النقل من أجل تحسين كفاءة النقل عبر الحدود في البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، ٠٩/٠٨ - ألف عين) لصالح الممرات الخاصة بالمرور العابر في البلدان النامية غير الساحلية في شرقي أفريقيا ووسط آسيا، الذي يهدف إلى تحسين عمل الهياكل الأساسية والخدمات الخاصة بالنقل العابر من خلال الأسلوب الجماعي في إدارة وقياس أداء ممرات النقل.

٩٣- وتشمل أعمال الأونكتاد الأخرى ذات الصلة مجموعة أدوات إدارة عملية النقل عبر الحدود والنقل العابر التي وضعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتشمل مبادئ توجيهية عملية لتحديد العوائق التي تعرقل النقل عبر الحدود والنقل العابر إضافة إلى الحلول الممكنة. ونشر الأونكتاد أيضاً ورقة بحثية بعنوان: *الطريق إلى المحيط - ممرات المرور العابر المستخدمة لتجارة البلدان النامية غير الساحلية* (UNCTAD/DTL/TLB/2012/1)، وهي تتناول احتياجات وأولويات البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية في إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية.